

أهمية الدورات الاقتصادية في بناء الفكر الاقتصادي

د. / عبد المومن محمد*

Abstract:

L'intérêt est de nouveau porté sur les cycles économiques dans une de légitimer ou justifier l'évolution du rôle de l'Etat comme régulateur de l'activité économique et ce, selon la conjoncture économique: neutre durant la reprise économique, adoptant la prévoyance et le contrôle en pleine expansion et parfois en intervenant directement pendant les crises afin d'éviter la déflation de l'activité économique voire sa récession. Ainsi, il est devenu important de prendre en considération l'activité économique avec toute ses phases notamment pendant l'élaboration des politiques économiques qui ne peut se faire de nos jours sur le court terme, ainsi les décideurs se voient obligés de concevoir les programmes sur le moyen et le long terme ce qui nécessite la réforme des finances de l'Etat en reprenant certaines idées et la mise en pratique de certaines théories.

Mots clés: Cycle, reprise, Expansion, Crise, Déflation, Récession, Stagnation.

ملخص:

عاد الاهتمام من جديد بمواضيع الدورات الاقتصادية في محاولة لتبرير تحول الدولة كضابطة للنشاط الاقتصادي تميل تارة للحياد عندما يكون الطرف الاقتصادي يميل إلى الانتعاش وإلى الاحتياط والمراقبة في فترات الرواج وتارة أخرى إلى التدخل بشكل مباشر وقت الأزمات تفاديا لانكماش النشاط الاقتصادي حتى لا يصل إلى درجة الكساد. ومن نتائج هذه الدراسات هو أخذ النشاط الاقتصادي في كل مراحله خاصة وقت بناء السياسات الاقتصادية، حيث يجب عليها ألا تبنى على مبدأ الفترات القصيرة، بل أصبح يتحتم اليوم على صناع القرار تسطير المشاريع على أسس تأخذ كذلك المديين المتوسط والطويل، مما تتطلب إصلاح مالية الدولة بإعادة احياء أفكار ونقلها من النظري إلى التطبيقي.

الكلمات المفتاحية: دورة، انتعاش، رواج، أزمة، انكماش، كساد، ركود.

* أستاذ محاضر ﴿ب﴾ - جامعة الجزائر 3

1131

«أهمية الدورات الاقتصادية في بناء الفكر الاقتصادي»

د. / عبد المومن محمد

مخطط المقال:

مقدمة

- 1) الدورات الاقتصادية وتطور المجتمع
 - 1-1) التعريف بالدورة الاقتصادية وخصائصها
 - 2-1) مراحل الدورة الاقتصادية
- 2) أنواع الدورات الاقتصادية
 - 1-2) أنواع الدورات الاقتصادية ومدى تردها
 - 2-2) دورة النمو والأزمات الاقتصادية
- 3) تبلور الفكر الاقتصادي في تبرير الدورات الاقتصادية
 - 1-3) النظريات الاقتصادية المفسرة للدورات الاقتصادية
 - 2-3) الدورة الاقتصادية آلية طبيعية كامنة

خاتمة

مقدمة:

إن دراسة الدورات الاقتصادية في الأساس هي بحث في طبيعة السياسات الاقتصادية الواجب اتخاذها باختلاف مسببات ومخلفات مراحلها، فهي لا تكون إلا بدافع الاحتياط للمستقبل ومعالجة الأوضاع قبل تفاقمها وهذا باختيار الوسائل المتناسبة وكل مرحلة من مراحلها. وأن تدخل الدولة، سواء لتحقيق أهداف المجتمع البعيدة المدى أو للتخفيف من حدة الآثار السلبية الناجمة عن الظرف الاقتصادي لهذه المرحلة أو تلك، يكون دائما بنفس الأدوات التي تمتلكها الدولة والتي هي إما أدوات مالية أو أدوات نقدية، فالاختلاف إذن في مراحل الدورة الاقتصادية وكيفية تعاقبها.

يفيد التعمق في معرفة خصائص المراحل التي يمر بها كل اقتصاد بشكل كبير واضعي السياسة الاقتصادية في التركيز على أدوات بعينها أكثر من غيرها وهذا وفق توليفات تختلف من ناحية الحجم والاتجاه والتزامن باختلاف كل مرحلة. فالفرق إذن ليس في طبيعة أدوات السياسة الاقتصادية، التي هي نفسها المستخدمة، وإنما في طبيعة وخصوصية المرحلة الاقتصادية المرغوب معالجتها ومدى تداخلها مع المراحل الأخرى المميزة للنشاط الاقتصادي محل الدراسة.

لذا وقت وضع السياسات الاقتصادية يجب تحرير الزمن بالأخذ بمختلف مراحل الدورة الاقتصادية وإن أخذت مرحلة لذاتها فيجب أخذها في سياقها الزمني والا عولجت كمرحلة أحادية مثل ما وقع مع المدرسة الكلاسيكية التي أخذت بمرحلة التشغيل التام على أنها المرحلة الطبيعية أو المدرسة الكينزية التي رأت عكس ذلك معتبرة مرحلة التشغيل غير التام هي الوضعية العادية لأي اقتصاد، وهي التي انتقدها الاقتصادي فيردمان لكونه تناول مرحلة أخرى، فالنشاط الاقتصادي نشاط دوري، تتأول مرحلة منه مع استبعاد غيرها ولد تيارات فكرية سرعان ما يثبت عدم نضجها حين بروز ملامح المراحل الأخرى. فموضوع الدورات الاقتصادية ومراحلها أضحى اليوم من المواضيع التي أعيد إثارة النقاش حولها، خاصة بعد أزميتين العالميتين الأخيرتين، بعدما ساد الاعتقاد لعدة عقود بأن عهد الأزمات قد ولى إلى الأبد نتيجة إجازة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي باستعمال وسائل السياسة الميزانية كأدوات لضبط النشاط الاقتصادي وتصحيح مساره نحو المبتغى.

نطرح إشكالية البحث في السؤال: النشاط الاقتصادي نشاط دوري يمر بمراحل محددة ذات خصائص معينة تتطلب وضع تدخلا مناسباً للدولة اختلفت نتيجته المدارس الاقتصادية في تفسير الأزمات الاقتصادية، فكيف يؤثر على بناء الفكر الاقتصادي وتطوره؟

وفرضيات الدراسة:

- النشاط الاقتصادي نشاط ديناميكي دوري؛
- تداخل الدورات الاقتصادية مسببة عدم انسجام مراحل الدورة الاقتصادية طولا وشدة؛
- والمدارس الاقتصادية عالجت مرحلة بذاتها من مختلف مراحل الدورية الاقتصادية.

1) الدورات الاقتصادية وتطور المجتمع:

إن تزايد الاهتمام بالدورات الاقتصادية يعود إلى قناعة أن نمو النشاط الاقتصادي وتطوره لا يتبع وتيرة واحدة، فمنذ القدم عرفت كل المجتمعات ودون استثناء، فترات تميزت بفيض المنتج ورخاءه تلتها فترات ندرة وغلاء. هذا التواتر بين الوفرة والشحة كان سببا في ظهور العديد من النظريات الاقتصادية، تولدت عن البعض منها، مدارس اقتصادية قائمة لذاتها، كما كان الحال بالنسبة للمدرسة الكلاسيكية والمدرسة الكينزية، أو المدرسة النقدية... الخ. فالأخذ بعين الاعتبار خصائص ومميزات كل مرحلة هو جوهر وأساس كل السياسات الاقتصادية.

1-1) التعريف بالدورة الاقتصادية وخصائصها:

إن نمو وتطور الأنشطة الاقتصادية يحدث بشكل غير منتظم، حيث وتيرة النمو تتزايد تارة ببطء وتارة أخرى تتسارع يعقبها انخفاض في النشاط الاقتصادي إلى أن يصل إلى وضعية يتوقف فيها كليا عن النمو، ثم بعد ذلك يجد الوضع الاقتصادي من العوامل ما تجعله ينطلق من جديد وهكذا تتكرر الدورة من جديد وفق نسق شبه منتظم. زاد الاهتمام بموضوع الدورات مع بداية القرن العشرين من خلال توظيف ما جمع من بيانات احصائية وما وصلت إليه النظريات الاقتصادية وهذا لاستخلاص المفاهيم وبعض "القوانين" التي تحكم هذه الدورات الاقتصادية.

✚ تعريف ومرادفات الدورة الاقتصادية:

إن وجود تباين في أسباب ونتائج الدورات وآثارها المستقبلية قد أوجد للدورات الاقتصادية العديد من التعاريف المتباينة بسبب اختلاف وجهات نظر واضعيها والمدارس المنتمين إليها الأمر الذي أثر على المصطلح المستعمل فأوجدت له عدة مرادفات.

✚ أولا - تعاريف الدورة الاقتصادية:

أن ظاهرة حركية النشاط الاقتصادي وتغير اتجاهاته واختلاف درجات شدته قد اختلفت حول مصطلحها مختلف التيارات الفكرية والتي اصطلاحا تعرف بالدورات الاقتصادية مما أوجد لها عدة تعاريف منها ما يلي:

- هي حركة الاقتصاد الرأسمالي التي تتكرر دوريا في كل عقد تقريبا¹؛
- هي التذبذبات من تدني وارتفاع في مستوى النشاطات الاقتصادية حول الاتجاه العام²؛

- وهي التآرجح في مجموع الناتج الوطني والدخل والعمالة والذي يدوم عادة لفترة تتراوح ما بين سنتين إلى عشرة سنوات والتي تتصف بتوسع معظم قطاعات الاقتصاد أو انكماشها.³
من خلال ما سبق، يمكن تعريف الدورة الاقتصادية كما ذهب إلى ذلك الفكر النقداوي على أنها تلك التقلبات العامة حول الاتجاه العام لمعدلات تغير الناتج الكلي والتوظيف ومعدل التضخم، فهي بذلك تقلبات عامة تصيب كلا من تكوين الناتج، هيكل القوى العاملة، ونمط الأسعار.

ثانيا - مرادفات مصطلح الدورة الاقتصادية:

ليس هناك إجماع حول المصطلح وهذا لعدة أسباب أهمها مسألة مدى انتظام مراحلها، لأن أصل فكرة الدورة مقترن بانتظام كل من الفترة والشدة، بينما البعد الزمني لما تم العارف عليه كدورات الاقتصادية هو متذبذب زد على ذلك أن قوتها والمتمثلة في وتيرة النمو ليست مستقرة قد تزيد أو تنقص لذا تستعمل مرادفات لها للتعبير عن هذه الظاهرة منها: تقلبات النشاط الاقتصادي، التذبذبات الاقتصادية، حركة الاقتصاد، عدم الاستقرار الاقتصادي.

كما قد تعرف على أنها الأزمات الاقتصادية وهذا بسبب التركيز على مرحلة من المراحل دون الأخرى.

وتوحيدا للتعريف يؤخذ في الغالب بمصطلح الدورة الاقتصادية لوجود شبه انتظام على الأقل في تتابع مراحلها ووثبات خصائص كل مرحلة من مراحلها.⁴

ثالثا - خصائص الدورة الاقتصادية:

من خلال التعاريف السالفة الذكر، يمكن استخلاص الخصائص المميزة للدورات الاقتصادية:⁵

- أنها حركة تقلبات تصيب النشاط الاقتصادي فيصبح غير مستقرا إما متزايدا أو متناقصا؛
- أنها حركة في النشاط الاقتصادي بدايتها انتعاش ونهايتها ركود؛
- أنها تتكون من فترات متباعدة تتميز بالتكرار والتناوب شبه المنتظم؛
- أنها حركة كامنة في النشاط الاقتصادي تجدد قوتها باستمرار؛
- أنها حركة تصيب الاقتصاد الرأسمالي في مؤسساته الإنتاجية؛
- أن أثرها يظهر في الإنتاج والتوظيف والمستوى العام للأسعار؛
- أنها نتاج اختلال في التوازن بين الإنتاج والاستهلاك؛
- أنها ظاهرة تصيب أغلب القطاعات الاقتصادية؛
- وأن شدتها تقاس بمعدل التغير في الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي وبمعدلات البطالة.

✦ جذور الدورات الاقتصادية:

إن الدورات الاقتصادية ليست وليدة النظام الرأسمالي، كما ادعي ذلك الفكر الاشتراكي* التي تسعى إلى إلصاق ظهور وانتشار الأزمات إلى النظام الليبرالي فقط، القائم على حرية الأسواق، وهذا لتبرير الطرح البديل لهذا الفكر القائم على إلغاء فكرة آليات الأسواق كمنطلق وتعويضها بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج. إن الدورة الاقتصادية، هي ظاهرة ملازمة للنشاط الاقتصادي القائم على العملية الانتاجية بغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي، حيث من خصائص عملية الإنتاج أنها عملية تتم على مراحل وبالتالي دورية النشاط الاقتصادي هي فكرة كامنة في مختلف مفاصل النظام الاقتصادي مهما كان⁶.

✦ أولا - الدورة الاقتصادية الطبيعية وأهم خصائصها:

عُرِفَت الدورة الاقتصادية منذ القدم، حيث ما ورد في سورة سيدنا يوسف عليه السلام، إلا تعريف لها وتشخيص لسمات مراحلها وتحديد لمدتها، إذ قال الله سبحانه وتعالى في محكم كتابه الكريم

﴿ وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِن كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ (43) ... يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَّعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ (46) قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ (47) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَحْصِنُونَ (48) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْرِضُونَ ﴾

فمن هذه الآيات الكريمة يمكن الوقوف على أهم خصائص هذه الدورة والتي منها ما يلي:

1- مراحل الدورة الطبيعية:

تقسم هذه الآيات الدورة إلى مرحلتين أساسيتين تتبعان بسنة حيث المرحلة الأولى تتميز بوفرة المنتوج تليها مرحلة ثانية تشد فيها الأمور فتقل الخيرات ثم سنة أخرى تعبر عن فترة انعطاف تكون محملة بمسببات انطلاقة دورة جديدة.

* عدم الاقتناع بدورية النشاط الاقتصادي والاعتقاد بأنها كامنة في النظام الرأسمالي فقط وتعافي أسلوب الإنتاج الاشتراكي منها، جعل الأنظمة الاقتصادية لدول المعسكر الاشتراكي لا تحتاط منها إلى حين وجدت نفسها تتخبط في أعماق الأزمات الاقتصادية مما تسبب في فناءها.

بتوظيف المصطلحات الاقتصادية الحالية تصبح الفترة الأولى تعبر عن مرحلة التوسع الاقتصادي بينما الفترة الثانية فتعبر عن مرحلة الانكماش الاقتصادي أما السنة الأخرى فتعبر عن مرحلة الانتعاش الاقتصادي وانطلاقة⁸.

2.- ديمومة وأزلية الدورة الطبيعية:

أن فكرة الدورات الاقتصادية هي فكرة وجدت مع وجود النشاط الاقتصادي للمجتمع وأنها ظاهرة دائمة حيث ورود آيات صريحة في القرآن الكريم، إلا دليل على وجودها ومنذ القدم وديمومتها في المستقبل لذا جاءت هذه الآيات الكريمة لتذكير المجتمعات بأهمية الاحتياط للمستقبل.

3.- طول مراحل الدورة الطبيعية وانتظامها:

من خلال ما جاء في الآيات الكريمة، فإن الدورة تأخذ شكل توزيع طبيعي حيث طول فترة التوسع بقدر فترة الانكماش (سبع وسبع) وهذا دليل على انتظام الدورة ثم تلي سنة ينتعش فيها "الزراع" بمعنى النشاط لتوفر مسببات ذلك. وبالتالي فعمر الدورة الاقتصادية إذن "سبع وسبع وسنة" أي بمجموع خمسة عشر سنة وهي التي يمكن اعتبارها طول الدورة الطبيعية.

4.- الاحتياط والادخار منطلق السياسة الاقتصادية:

ما يجب قراءته من خلال هذه الآيات الكريمة أن المجتمع يجب عليه التصدي للآثار الناجمة عن مختلف هذه الفترات لأنها دورة عادية وذلك بالتصرف السليم فيجب التفكير في المستقبل بالادخار وعدم الإسراف خلال سنوات الوفرة لأن هذه المدخرات هي التي سيتم التصرف فيها خلال كل فترة الانكماش وما ذكر "إلا قليلا مما تحصنون" إلا دليل على ضرورة حسن التدبير، وهذا معناه أن مرحلة بناء السياسة تنطلق مع فترة التوسع وليس أيام الشدة.

ثانيا - التمييز بين الدورات الاقتصادية والأزمات الاقتصادية:

الدورات الاقتصادية لا تعني إطلاقا اختلال في التوازنات الكلية فقد يدخل المجتمع مختلف مراحل الدورة الاقتصادية وهو في حدود معينة من التوازن حيث الانتعاش أو الرواج أو حتى الانكماش والكساد قد يحدثا والعرض الكلي لصيق بالطلب الكلي لأن الاختلاف بين المراحل هو في وتيرة واتجاه التغيرات التي تحدث فيهما. بينما الأزمة تعبر عن ذلك الاختلال في التوازن حيث عمق الأزمة في عمق الهوة بين العرض الكلي والطلب الكلي كما تعبر عن انتقال النشاط الاقتصادي من وضعية إيجابية إلى وضعية سلبية.

إذن الدورة الاقتصادية هي مختلف المراحل التي يمر بها الاقتصاد الوطني بينما الأزمة الاقتصادية فتعبر عن مرحلة انتقالية، تحدث اضطرابا مفاجئا في التوازن الاقتصادي بين الإنتاج الكلي والإنفاق الكلي مما يؤثر سلبا على مسار الاتجاه العام للنمو الاقتصادي، وهي تظهر فجأة نتيجة لخصائص معينة كانت كامنة بالمرحلة التي سبقت فهي بذلك نتيجة وليست بداية للدورة الاقتصادية وهذا هو الطرح الذي أخذت به كل المدارس الاقتصادية التي ظهرت بعد أزمة 1929.

✦ الاختلال بين الدائرة الحقيقية والدائرة النقدية:

الهدف من النشاط الاقتصادي سواء المتعلق بالفرد أو المجتمع هو تحقيق الرفاهية الاقتصادية والرفع منها والتي تقاس من خلال الدخل الحقيقي ونموه المعبر حجم السلع والخدمات والمنتجة بقدر إشباع حاجات الفرد والمجتمع.⁹ إن زيادة رفاهية المجتمع، تتطلب توسع العملية الإنتاجية مع تحقيق دخل أكبر مما يستوجب توسعاً في وسائل الإنتاج ووسائل الدفع معاً، حتى لا تحدث اختلالات بين التيار النقدي والتيار الحقيقي.

فتفسير الظواهر الاقتصادية من خلال التيار الحقيقي فقط دون الأخذ بظاهرة النقد لا يكون له مدلول كبير، فالتدفقات النقدية حسب F.A.Hayek * لها تأثير جد قوي على الأحداث والوقائع الاقتصادية، حيث يذكر "النقد له دائماً تأثير قوي على الأحداث الاقتصادية وبالتالي دراسة الظواهر الاقتصادية الحالية لا تكون تامة ومكتملة إذا تم تجاهل دور النقود... لذا يجب التخلي نهائياً عن مقولة John STUART MILL التي تخلص بأنه ليس هناك في المجتمع شيء فاقد الأهمية (تافه) Insignifiant كالنقد"¹⁰.

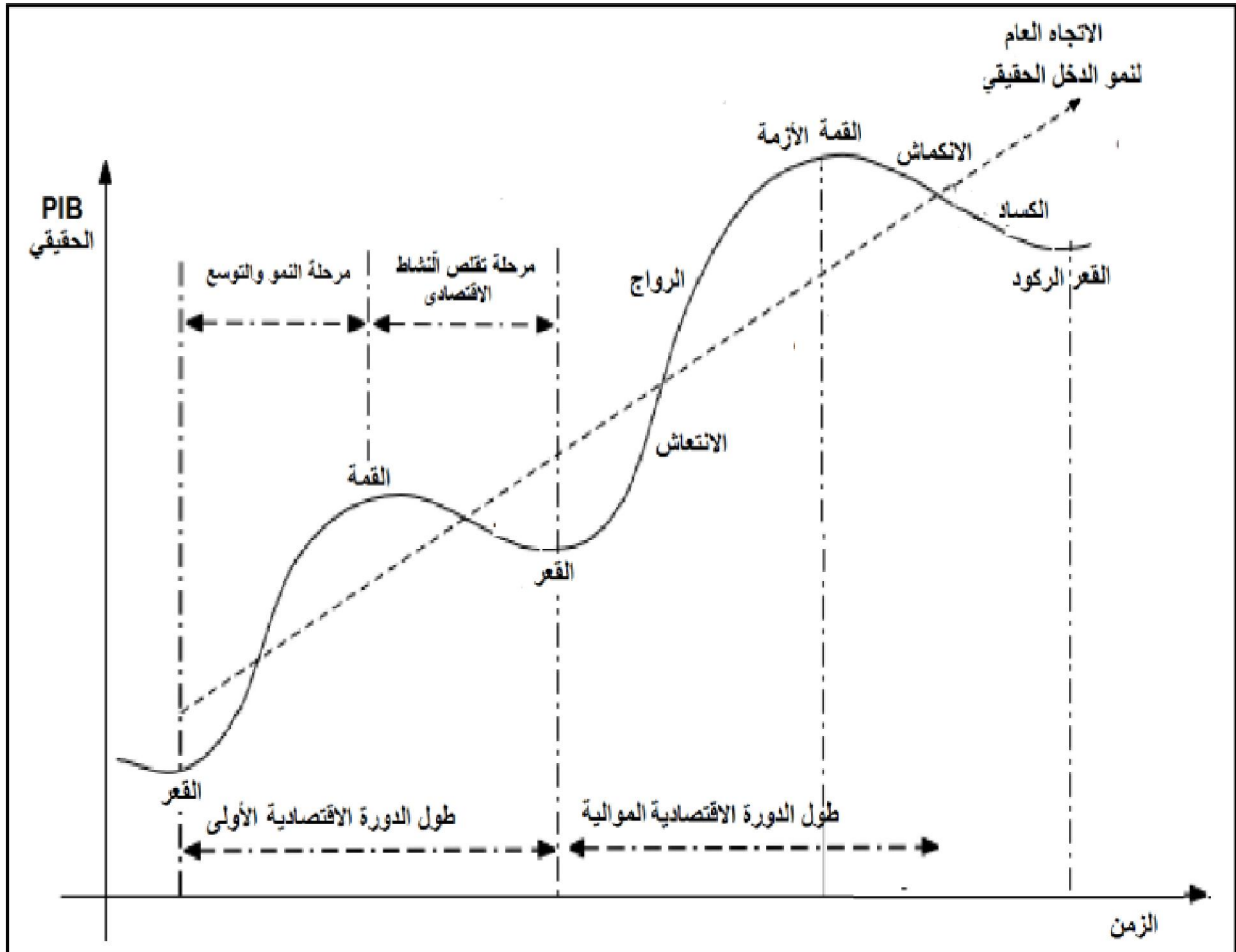
إن حدوث الدورات الاقتصادية ودخول الاقتصاد مراحل متتالية ومتكررة هو بالدرجة الأولى راجع إلى تلك الاختلالات، التي يمكن أن تحدث بين التيار الحقيقي والتيار النقدي عبر الزمن¹¹.

(2-1) مراحل الدورة الاقتصادية:

هناك اختلاف حول عدد وتسميات مراحل الدورة الاقتصادية فهناك من يأخذ بمرحلتين فقط متمثلتين في كل من مرحلة التوسع ومرحلة الانكماش مع عدم الدخول في تفاصيلهما، وهناك من يضيف نقطة الانعطاف حيث يعتبرها مرحلة قائمة لذاتها فتصبح الدورة بثلاث مراحل هي مرحلة التوسع مرحلة الأزمة ثم مرحلة الانكماش.

* Friedrich August Hayek (1899-1992)، فيلسوف واقتصادي بريطاني ذو أصول نمساوية، يعد أحد أبرز رواد المدرسة النمساوية.

**الشكل 01 - رسم بياني يوضح تتابع فترات الدورة الاقتصادية
ومدى ارتباطها بخط الاتجاه العام للنشاط الاقتصادي**



المصدر: عبد المومن محمد، «السياسة الاقتصادية بين أدوات السياسة المالية وأدوات السياسة النقدية»، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2016، ص 8.

إلا أن التقسيم الشائع هو ذلك التصنيف الذي يأخذ بأجزاء المرحلتين الأساسيتين مع الأخذ بعين الاعتبار بنهايتيهما المتمثلتين في كل من القمة بالنسبة لمرحلة التوسع والقعـر¹² بالنسبة لمرحلة الانكماش، وبذلك يصبح تقسيم الدورة كالتالي¹³:

- أجزاء مرحلة توسع النشاط الاقتصادي وهي فترة الانتعاش تليها فترة الرواج تختتم بالقمة التي تعرف بالأزمة؛

- وأجزاء مرحلة الانكماش أو الهبوط وهي فترة الانكماش تليها فترة الكساد وتنتهي بنقطة القعر التي تعرف بمرحلة الركود.

✦ مرحلة النمو والتوسع:

هي مرحلة ظرفية في الاقتصاد، تتصف بزيادة في الدخل الوطني الحقيقي وبوتيرة مستمرة، ينمو خلالها النشاط الاقتصادي بمعدلات محسوسة بسبب تسارع وتيرة الطلب الكلي واتساع سوق العمل¹⁴.

بداية هذه المرحلة تتوافق بشكل عام مع مرحلة انطلاق الدورة الاقتصادية وتنتهي مع بداية الأزمة الاقتصادية. الانطلاقة تكون مدعومة بشكل خاص، ثم تصبح فيما بعد منتظمة ومتسارعة يتم التمييز فيها بين فترتين أساسيتين الفرق بينهما يكمن في وتيرة نمو النشاط الاقتصادي التي تتحدد بمستوى الاتجاه العام لهذا النشاط الاقتصادي المعبر عنه بالاتجاه العام للناتج الداخلي الخام الحقيقي (الذي يحسب على أساس معدل نمو يقدر بـ 2% سنوياً¹⁵).

✦ أولاً - فترة الانتعاش:

تتمثل فترة الانتعاش في الفترة الأولى من مرحلة التوسع الاقتصادي يكون مستوى النشاط الاقتصادي فيها ينمو بوتيرة بطيئة، خلالها ينخفض سعر الفائدة ويبدأ المخزون السلعي في التناقص مع تزايد الطلب على المنتجات، وهي كلها مؤشرات تحفز جهاز الإنتاج على زيادة المعروض من السلع مما يدفعه إلى طلب قروض مصرفية لتوسيع الجهاز الإنتاجي. وخلاصة كل هذا هو انخفاض في معدلات البطالة واستقرار نسبي في مستويات الأسعار¹⁶. الأمر الذي يسمح بتوظيف متزايد لعناصر الإنتاج، فتزداد القدرة الإنتاجية للوحدات الإنتاجية وتزداد معها عوائد عوامل الإنتاج، التي تؤدي من جديد إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، والتي تدفع بالمنتجين إلى زيادة الإنتاج وزيادة توظيف عناصر الإنتاج العاطلة وبالتالي زيادة دخول هذه العوامل إلى أن يصل الاقتصاد إلى المرحلة المالية التي هي مرحلة الرواج التي يقترب فيها الاستخدام من حالة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج¹⁷. وتمثل بيانياً هذه المرحلة بتلك الفترة (الشكل (01-01)) التي يكون فيها مستوى النشاط الاقتصادي دون مستوى خط الاتجاه العام للناتج الداخلي الخام PIB الحقيقي. حيث خلال هذه الفترة، النشاط الاقتصادي، رغم نموه لم يصل بعد إلى ما يجب أن يكون عليه.

1- مميزات فترة الانتعاش:

تتلخص الملامح العامة لهذه المرحلة في اتجاه الطلب إلى الزيادة تكون بدايته محتشمة ثم تتزايد مع زيادة الثقة فينتعش النشاط وتطرح البضائع المخزنة في الأسواق تلبية للطلب المتزايد، يتحرك بعدها قطاع الصناعة لمقابلة لمجابهة باستخدام المزيد من اليد العاملة ورأسمال فيزيد التوظيف والاستثمار خاصة بعد دخول منتجين جدد مما يؤدي إلى ظهور أساليب إنتاج جديدة أكثر كفاءة ويستمر الوضع على هذا الحال إلى درجة الاقتراب أكثر فأكثر من حالة الاستخدام التام حيث تتجه معدلات البطالة إلى التناقص¹⁸.

2- التفرقة بين الانتعاش والإنعاش:

في كثير من الأحيان قد يتم توظيف مصطلح الإنعاش بدلا عن مصطلح الانتعاش لأغراض قد تكون غير موضوعية، حيث هناك فرق في المعنى بين المصطلحين. فمصطلح الانتعاش يعبر عن وجود قوى كامنة في النظام الاقتصادي تجعله ينطلق ويستعيد وتيرة نموه العادية بينها مصطلح الإنعاش يقصد به عجز النظام الاقتصادي في استعادة عافيته مما يتطلب تدخل قوى خارجية مساعدة للنهوض به ك تدخل الدولة من خلال ما تمتلكه من أدوات* الانتعاش يعبر إذن على أن النظام الاقتصادي ومنه الدورة الاقتصادية، بها قوى ذاتية تسمح لها بالانتقال من مرحلة إلى أخرى وهذه خاصية من خصائص الدورة الاقتصادية، فالإنعاش قد يقصد به تحقيق انطلاقة جديدة بتدخل قوى خارجية وقبل وقتها الطبيعي¹⁹.

ثانيا - فترة الرواج الاقتصادي:

فترة الرواج هي الفترة الثانية من مرحلة التوسع وهي بيانيا تقع عندما يتعدى مستوى التوسع الاقتصادي مستوى الاتجاه العام للنشاط الاقتصادي الحقيقي، وهذا معناه أن النشاط الاقتصادي قد استعاد قوته وأصبح النمو الاقتصادي المتسارع ميزة الدورة الاقتصادية ويمس بشكل واضح كل القطاعات الاقتصادية دون استثناء²⁰. يزداد النشاط الاقتصادي وتنشط معه العملية الإنتاجية إلى حد قد يصل بالوضع إلى مرحلة الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج مما قد يدفع الأمر إلى طلب اليد العاملة من الخارج لمواجهة الطلب المتزايد، فيدخل المنتجون في مرحلة من التنافس على مختلف عناصر الإنتاج المتوفرة، مما يدفع بعوائدها إلى الزيادة كالأجور والإيجارات ومنه ارتفاع في الأسعار فإن عمت العملية وأصبحت متسارعة فهي بداية الإنذار بقرب حلول الأزمة.

ثالثا - تبعية الأزمة الاقتصادية لفترة الرواج الاقتصادي:

تعد فترة الرواج من أصعب فترات مراحل الدورة الاقتصادية، حيث يجب على القوى الدافعة للنشاط الاقتصادي العمل على ما يلي²¹:

- ضرورة تحقيق نوع كبير من الانسجام بين مختلف القطاعات الاقتصادية وفروعها؛
- ضرورة تحقيق الانسجام بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية؛
- وعدم التوافق في نمو مختلف القطاعات وفروعها أو عدم الانسجام بين قطاع إنتاج والقطاعات الأخرى المستخدمة قد يتسبب في فيض في الإنتاج أو قصور في الطلب حيثهما من أهم سمات الأزمة الاقتصادية.

وبالتالي، الرواج الاقتصادي له حدود معينة حيث عاجلا أم آجلا ستصيب التوازن الاقتصادي اختلالات تمس جميع الأنشطة الاقتصادية والتي تلمس في كل مؤشرات الاقتصاد الوطني وهذه المرحلة تترجم بيانيا بنقطة انعطاف منحنى الدورة الاقتصادية حيث وتيرة النمو الحقيقية

* المنجد في اللغة والأعلام، دار المشرق، بيروت، 1986، ص 819 (انتعش: نشط بعد فتور أما أنعش: رفعه وأقامه).

للاقتصاد الوطني تغير اتجاهها من الاتجاه الموجب إلى الاتجاه السالب. وبذلك تصبح الأزمة إذن ما هي بداية لمرحلة تقلص النشاط الاقتصادي وبداية للخطر الثاني من الدورة الاقتصادية.

✚ مرحلة تقلص النشاط الاقتصادي:

هذه المرحلة كسابقتها تتضمن فترتين متميزتين يظهران جليا في (الشكل 01) يفصلهما عن بعضهما البعض خط الاتجاه العام لنمو النشاط الاقتصادي، بدايتها مرحلة الانكماش الاقتصادي التي إن لم تعالج في حينها ستنتج عنها فترة كساد اقتصادي تختتم بما يعرف بقعر الدورة التي يطلق عليها بمحلة الركود الاقتصادي.

✚ أولا - مرحلة الانكماش الاقتصادي:

تعني كلمة انكماش التقلص والانقباض، وتوظيف هذا المصطلح في الاقتصاد معناه ميل النشاط الاقتصادي المعبر عنه بالدخل الحقيقي إلى الانخفاض نتيجة انخفاض الإنفاق النقدي، كما يقصد به من جهة أخرى النقص في المتداول من حجم الكتلة النقدية²²، أما من ناحية المعنى فالانكماش نقيض التضخم حيث يتجه فيه الطلب إلى الانخفاض عكس ما هو عليه الحال في التضخم فينخفض حجم الإنفاق سواء الخاص أو العام مما يؤثر على سرعة وحجم التداول النقدي²³ مما قد يتسبب في استقرار في الأسعار أو خفض لها. فالظاهرة إذن تصيب كلا من التيار الحقيقي والتيار النقدي، حيث انخفاض النشاط الاقتصادي بمختلف مظاهره الحقيقية من إنتاج، استثمار أو تشغيل يكون نتيجة انخفاض القدرة الشرائية لمختلف الأعوان الاقتصادية نتيجة انخفاض الحجم الحقيقي للسيولة النقدية²⁴ بسبب انخفاض قيمة النقد خاصة بعد موجات التضخم التي تكون قد أصابت النشاط الاقتصادي خلال فترة الرواج والتي خلالها لم تضبط الكتلة النقدية. بمعنى أن عدم انسجام الظواهر النقدية مع الظواهر الحقيقية هو سبب دخول تقلص الاقتصاد وانكماش حيث المتسبب الأول هو الإفراط في عرض حجم النقد.

إن التزايد المحسوس لكل من تكاليف الإنتاج والمستوى العام للأسعار يؤدي إلى الانكماش في الطلب الكلي ويعيق تصريف المنتجات فيزداد مخزون السلع التامة الصنع لدى الموزعين والتجار فتقل طلباتهم فتتكس السلع بالمصانع، التي بدورها تقلل من طاقتها الانتاجية فتشعر في تسريح العمال والغاء الاستثمارات المبرمجة فيبدأ النشاط الاقتصادي بالتقلص والانكماش. إن لم يستطع النشاط الاقتصادي تدارك الوضع فسيدخل في حلقة مفرغة فستزداد الأمور تعقدا فينتقل الاقتصاد إلى الفترة الثانية من مرحلة هبوط النشاط الاقتصادي.

ثانيا - مرحلة الكساد الاقتصادي:

فترة الكساد هي مرحلة أشد وأضيق من المرحلة التي سبقتها، حيث النشاط الاقتصادي يكون في حالة تقلص وتحت المستوى المرغوب فيه أي تحت مستوى الاتجاه العام للنشاط الاقتصادي²⁵. تتميز المرحلة بنفس ما تميزت به سابقتها وأكثر حيث تصبح الأمور متسارعة مما يؤدي إلى توقف المؤسسات وإفلاسها وانتشار البطالة واستفحالها.

ثالثا - الركود الاقتصادي وفترة الدورة الاقتصادية:

هي آخر ما يصيب النشاط الاقتصادي حتى تكتمل حلقة الدورة الاقتصادية. وهي بيانها تعبر عن نقطة الانعطاف السفلي (الشكل 01)، فبالرجوع إلى مصدر كلمة ركود والتي هي مشتقة من ركد بمعنى سكن وهذا وثبت يتضح بأن توظيف الكلمة جاء ليصف إحدى وضعيات السوق كقول "ركود السوق" بمعنى سكنت وتوقفت حركة التعامل فيه ويكتمل معنى وقت استعمالها في عبارة "ركد الثقل" بمعنى أنه انحدر إلى أسفل القاع واستقر فيه، هذا معناه أن مرحلة الركود هي آخر نقطة يمكن أن يصل إليها النشاط الاقتصادي يعم فيها السكون كل الأنشطة²⁶.

الجدول 01 - جدول يوضح دورية الأزمات الاقتصادية
بيانات أخذت عن الاقتصاد الأمريكي والبريطاني من 1763-2006

ترتيب تنازلي للدورات	27	26	25	24	23	22	21	20	19	18
سنة بداية الأزمة	1763	1773	1784	1793	1810	1815	1825	1836	1847	1857
عدد سنوات الدورة		10	11	9	17	5	10	11	11	10
ترتيب تنازلي للدورات		17	16	15	14	13	12	11	10	9
سنة بداية الأزمة		1866	1873	1883	1893	1900	1907	1913	1920	1929
عدد سنوات الدورة		9	7	10	10	7	7	6	7	9
ترتيب تنازلي للدورات		8	7	6	5	4	3	2	1	
سنة بداية الأزمة		1948	1953	1957	1973	1980	1987	1996	2006	
عدد سنوات الدورة		19	5	4	16	7	7	9	10	
متوسط العام لطول الدورة	9,35									

المصدر: عبد المومن محمد، مرجع سبق ذكره، ص 13.

من سمات مرحلة الركود هي أن البطالة تكون قد وصلت إلى أعلى مستوياتها مع بلوغ النشاط الاقتصادي أدنى حد ممكن له، فتتعدم القدرة الاستيعابية للسوق فيصل المخزون السلعي التام الصنع أقصى مستوياته، إثرها تكاد الحياة الاقتصادية أن تتوقف؛ حتى لا تترك الأمور، تتدخل الدولة إلى إنعاش الوضع الاقتصادي باستخدام ما تملكه من أدوات السياسة الاقتصادية خاصة وسائل الموازنة العمومية كزيادة الإنفاق الحكومي بغرض تفعيل الطلب الكلي فيزداد الطلب على السلع والخدمات ومن ثم الطلب على عناصر الإنتاج فينتعش النشاط الاقتصادي.

(2) أنواع الدورات الاقتصادية:

انتقل الاهتمام بالدورات من المجال الزراعي* إلى المجال الصناعي ابتداء من سنة 1862 وهذا بعد نشر أعمال Clément Juglar التي حاول فيها تفسير الدورات الصناعية حيث بين فيها مدى تأثير تداخل العوامل النفسية والعوامل النقدية في تفسير الظواهر الاقتصادية²⁷. وهي العوامل التي لم يعطى لها القدر الكافي بعد مجيء كينز حيث أعاد توظيفها في بناء نموذج الاقتصاد.

(1-2) أنواع الدورات الاقتصادية ومدى ترددها:

الدورات الاقتصادية أنواع، تختلف باختلاف طول فترة اكتمال دورتها، وهي (الأنواع) متداخلة في بعضها البعض، فالوقوف على أنواعها وتقبل فكرة تداخلها هو في حد ذاته تشخيص للوضع الاقتصادية²⁸.

⊕ أهم فترات تردد الدورات الاقتصادية:

تعرف الدورة الاقتصادية، في غالب الأحيان، ببدايتها ونهايتها أي من بداية فترة الانتعاش الاقتصادي إلى غاية انتهاء فترة الركود الاقتصادي²⁹ فمن خلال يمكن تتبع أحوال سوق العمل وأطوار الرخاء والجمود والكساد. ومن خلال بيانات الاقتصاد البريطاني والأمريكي يمكن الوقوف على مدى انتظامها حيث تتردد في الاقتصادات الرأسمالية التقليدية بين كل 9 سنوات و 11 سنة³⁰.

⊕ أنواع الدورات الاقتصادية:

هناك عدة تقسيمات للدورات الاقتصادية، البعض يأخذها على أساس طول الفترة، فتقسم إلى دورات طويلة المدى وأخرى قصيرة المدى، والبعض الآخر يأخذها وفق تسلسلها الزمني وهذا على النحو التالي:

* كانت الدراسات السابقة للدورات تركز على الظواهر الطبيعية ومدى ارتباطها بالواقع المعاش كالمجاعات، الأفات، تقلبات المحاصيل الزراعية.

أولا - دورة Juglar (1862):

هي دورة طول مداها يتراوح بين 06 سنوات و 11 سنة تناولها Joseph Clément Juglar سنة 1862 من خلال دراسته للآزمات التجارية وتردها في كل من فرنسا والولايات المتحدة وانجلترا حيث استخلص بأنها تتكرر بانتظام وبذلك يكون أول من أقر بدورية الآزمات الاقتصادية³¹.

إن هذه النظرية ترجع تغير الظرف الاقتصادي إلى تلك الزيادات القوية التي تحدث في حجم استثمارات المؤسسات خلال فترات التوسع بسبب انخفاض أسعار الفائدة. حيث يدخل الاقتصاد في حالة نمو مطرد (Surchauffe) نتيجة المبالغة في هذه الاستثمار مما يدفع بسعر الفائدة إلى الارتفاع من جديد للحد من ظاهرة التضخم فينتقلص حجم القروض ومنه الاستثمارات وبهذا يدخل الاقتصاد مرحلة التقلص.

ثانيا - دورة الأعمال لـ Mitchell (1913):

هي دورة القصيرة المدى، تتراوح مدتها بين 40 و 50 شهراً، حيث لاحظ Mitchell * سنة 1913، بأن نشاط قطاع الأعمال، في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وألمانيا، خلال الفترة (1890-1913)، يشهد تتابعا منتظما لفصول من الرخاء تدوم قرابة 29 شهرا تتبعها فترات انكماش النشاط الانتاجي تقارب 21 شهرا، تليها فترة انبعاث جديدة³²، تتميز هذه الدورات بحدوث تذبذبات في النشاط الاقتصادي في الدول التي يكون العمل فيها داخل المؤسسات الإنتاجية، حيث تشهد مؤسسات قطاع الأعمال توسعا في نفس الوقت على مستوى جميع الأنشطة الاقتصادية تتبعها مرحلة انكماش عامة ومتزامنة كذلك مما تنتج عنه انقباضات تصيب قطاع الأعمال تكون عامة، متزامنة وب نفس الاتجاه.

ثالثا - دورة Kuznets (1930):

من خلال البحث عن المؤشرات الاقتصادية المعبرة عن النشاط الاقتصادي وكيفية حسابها باستعمال السلاسل الزمنية للمجمعات الاقتصادية الكلية، توصل Kuznets ** سنة 1930 إلى استنتاج وجود ترابط بين التغيرات الديمغرافية والتعمير خاصة منها العمالة المتنقلة التي لها علاقة بما يحدث من أنشطة في كل القطاعات المرتبطة بالإنشاءات الهيكلية والبناء³³.

* Wesley Clair Mitchell (1874-1948) اقتصادي امريكي اهتم كذلك بظاهرة النقد الورقي وفكرة إقرار عدم قابليته للتحويل إلى ذهب خلال فترة الحرب الأهلية في الولايات المتحدة الأمريكية بين 1861-1865.
** Simon Kuznets (1901-1985)، اقتصادي واحصائي امريكي بيلاروسي الأصل، صاحب جائزة نوبل سنة 1971، من شهر منظري النمو الاقتصادي، من رواد المحاسبة الوطنية الأوائل، مبتكر المؤشر الاقتصادي "الناتج الداخلي الخام" PIB. سنة 1934.

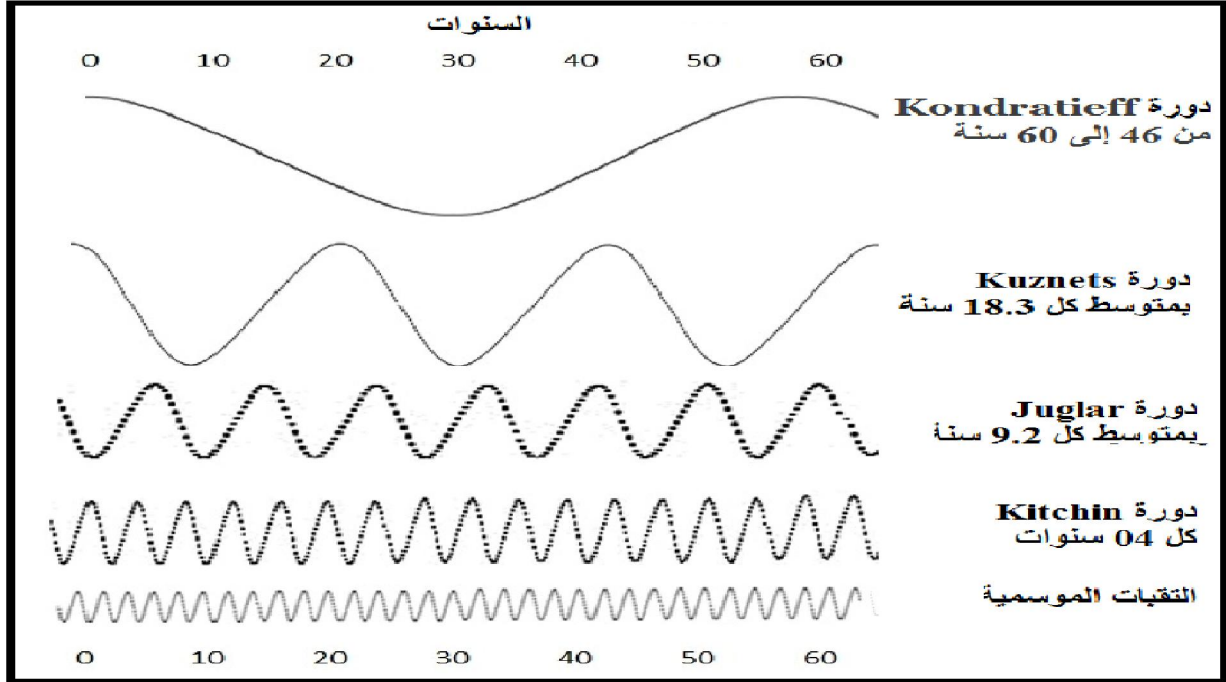
فالعوامل الديمغرافية كالهجرة وانتقال العمالة من المدينة إلى الريف للتقليل من الفوارق الاجتماعية تدفع بزيادة البناء والإنشاءات «Bâtiment et construction» فينطلق هذا القطاع جازًا وراءه مختلف القطاعات الأخرى خاصة المنتجة للسلع المعمرة فينطلق معه النشاط الاقتصادي جملة في التوسع بوتيرة متزايدة مادامت هناك حركات ديمغرافية. فقاطرة هذا النمو وتسارعه ترجع بالأساس إلى قطاع الإنشاءات والبناء لذا تحمل هذه الدورة اسم هذا القطاع "دورة Kuznets في الإنشاءات والبناء"* وهذا معناه ضمنا أن انخفاض نشاط هذا القطاع أو توقفه سيؤدي إلى انكماش النشاط الاقتصادي وركوده في مرحلة. تخلص هذه الدراسة إلى وجود نظرة هيكلية متوسطة المدى تتطور بها المجتمعات واقتصادياتها حيث التغير في الهياكل القاعدية والبناء يتسببان في حدوث حركات توسعية وانكماشية تتراوح مدتها بين 15 و 20 سنة لذا تعتبر هذه الدورات من الدورات المتوسطة المدى³⁴.

رابعاً - دورة Kitchin (1923):

تم التعرف على هذا النوع من الدورات من قبل الأمريكي Joseph Kitchin سنة 1923 بعد دراسته لتقلبات أسعار الجملة التي شهدتها اقتصاديات كل من الولايات المتحدة وإنجلترا خلال الفترة 1890-1922 سميت هذه الدورة بدورات الاختراعات التكنولوجية³⁵. سعيًا منه إلى إيجاد تفسير لظاهرة تلاشي وتيرة النمو الاقتصادي، فتوصل إلى أن التغير في المخزون هو المتسبب في الانتقال من حالة النمو إلى حالة الانكماش حيث تسعى المؤسسات إلى التوسع في المخزون السلعي بزيادة مطردة لتلبية الطلب المتزايد مما يدفعها إلى رفع طاقتها الانتاجية وباستمرار الأمر الذي يدخلها في مرحلة تكوين مخزون سلعي وعندما يكبر حجمه تخفض المؤسسات انتاجها حتى يم تصريف ذلك، فيدخل عندها النشاط الاقتصادي مرحلة الانكماش.

* Building Kuznets Cycles, Cycle Immobilier, Cycle construction et Bâtiments.

الشكل 02 - طول مختلف الدورات الاقتصادية ومدى التكامل الزمني بينها



<http://www.liberatedstocktrader.com/stock-market-cycles-business-economic/>

استخلصت هذه الدراسة بأن حصة الاختراعات التكنولوجية في الاستثمار تتناسب عكسيا مع حصة الإنتاج فيه، إذ أن أصحاب المشروعات سيخصصون جزءا من استثماراتهم الجديدة إما لزيادة الإنتاج أو لزيادة إدخال التكنولوجيا العالمية الجديدة في خطوطهم الإنتاجية³⁶. إن متوسط مدى هذه الدورات هو في حدود 40 شهرا أي بين 03 و 04 سنوات، هي الدراسة أنها جاءت مكتملة لدورة Juglar حيث من أهم نتائجها أنها جزأت هذه الدورة الأخيرة إلى دورتين متتاليتين. وهكذا يظهر التكامل بين الدورات الاقتصادية والذي يمكن تصويره كما يوضحه الشكل (02).

خامسا - دورة Kondratieff (1926):

هي دورة طويلة المدى اكتشفها N. D. Kondratieff * في عشرينيات القرن الماضي لم تعرف إلا سنة 1926، كانت نظرة هذا المفكر الاشتراكي مخالفة تماما لأفكار الاشتراكيين الذين رأوا في أزمة 1929 نهاية النظام الرأسمالي وهذا تأكيدا لمقولة

* Nikolaï Dimitrievitch Kondratiev (1892-1938)، متابعه مع السلطة الحاكمة انتهت بإعدامه سنة 1938.

Karl Marx "النظام الرأسمالي يحمل في طياته بذور فنائه"، حيث خلص من دراسته بأن هذه الأزمة ما هي إلا مجرد وضعية (نقطة) سفلى لمرحلة انخفاض للنشاط الاقتصادي الرأسمالي التي انطلقت منذ سنة 1920 وهي الفكرة التي سببت له متاعب كبيرة في حياته³⁷، واستنتج هذا كان ثمرة دراساته للظواهر الاقتصادية في سياقها الزمني. حيث توصل إلى أن اقتصاديات العالم تمر بدورة اقتصادية طويلة المدى متوسط مداها يتراوح بين 50 و60 سنة³⁸ تكون نتيجة حدوث اختراعات كبيرة تتسبب في تغيرات جذرية في كل مجالات الحياة ومنه على حضارة المجتمع البشري. وهي الدورة التي كانت محل اهتمام Schumpeter حوالتي وصف ما حدث بسببها بـ (الثورة الصناعية) حيث يدخل خلالها الاقتصاد في فترات متعاقبة من الاستثمارات الضخمة وفي كل المجالات نتيجة تطور التكنولوجيا المستعملة³⁹. قد عرف النظام الاقتصادي العالمي، خلال قرنين الماضيين أربع دورات طويلة المدى تسببت فيها "الطفرات" التكنولوجية الناتجة عن الابتكارات العلمية، تاركة بصمات عميقة في حياة المجتمعات خاصة التي لها علاقة بتطور النشاط الاقتصادي.

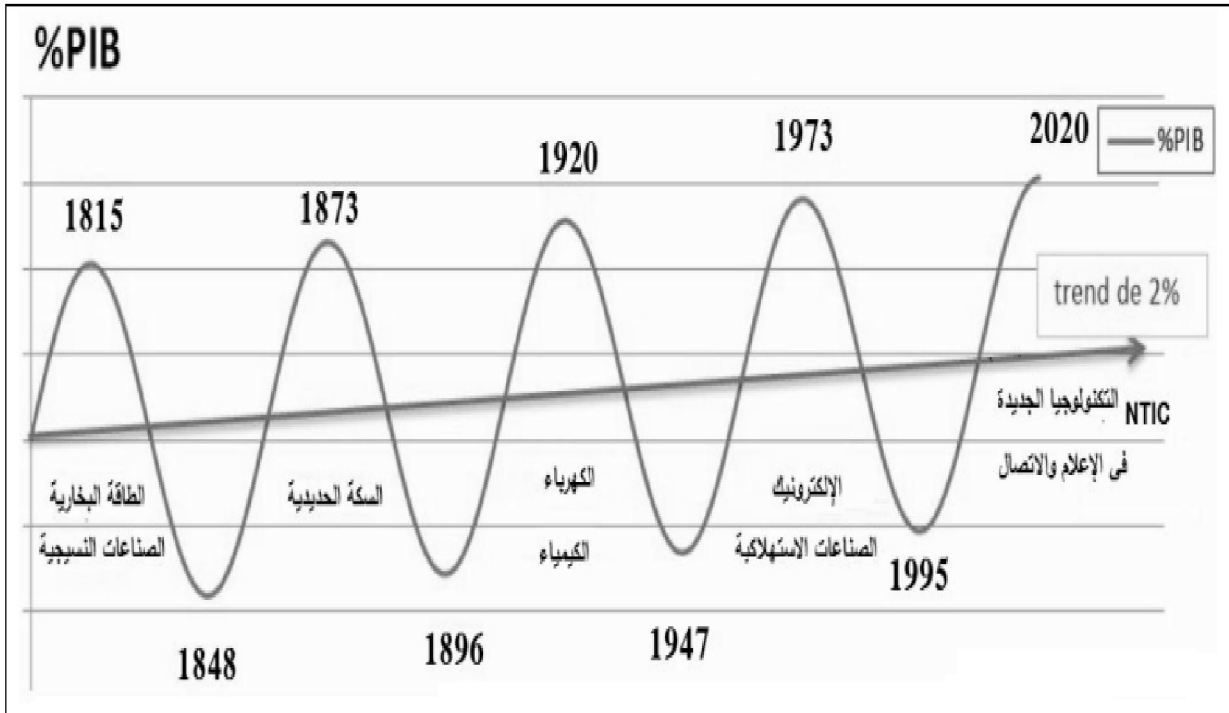
هذه الاختراعات كان لها، وسيكون، في كل مرة الأثر الكبير على عملية الإنتاج فتزدها تنوعا وجودة ووفرة في أن واحد. وما أحدثته ثورة التكنولوجيا الجديدة في الإعلام والاتصال NTIC الحالية التي يشهدها العالم منذ سنة 1995 إلا خير مثال على ما قد تصاب به المجتمعات.

إن الاكتشافات العلمية التي تسببت في حدوث هذا النوع من الدورات بما فيها الدورة الحالية ولتم، أحدثت ثورات كبيرة في أساليب الإنتاج هي تلك الاكتشافات التي مست المجالات التالية⁴⁰:

- الدورة الأولى: 1790-1848 اكتشاف الطاقة البخارية تطور الصناعات النسيجية والسفن التجارية؛
- الدورة الثانية: 1848-1893 اكتشاف السكة الحديدية وتطور صناعة الحديد والصلب؛
- الدورة الثالثة: 1893-1940 اكتشاف الطاقة الكهربائية وتطور الصناعات الكيميائية والبتروكيمياة وصناعة السيارات مع الانتقال إلى الطاقة الكهربائية؛
- الدورة الرابعة: 1940-1992 اكتشاف transistor والصناعات الإلكترونية والغذائية وزيادة التسليح؛
- والدورة الحالية: 1992 إلى يومنا هذا اكتشاف وانتشار التكنولوجيا الجديدة في الإعلام والاتصال NTIC.

إن سبب حدوث هذه الدورات يعود بالدرجة الأولى إلى وجود علاقة وطيدة بين العملية الإنتاجية من جهة والتغيرات التي تطرأ على مصادر الطاقة أو وسائل النقل أو نوع السلم أو حتى وسائل الاتصال من جهة ثانية، كما هو عليه الشأن حاليا. فدخول التكنولوجيا الجديدة في الإعلام والاتصال كمحرك أساسي للمعارف الحالية أو المستقبلية قد سمح بحدوث ثورة في إنتاجية العمل وسرعة التداول حيث أصبح تلقى المعلومات وانتشارها واستغلالها يتزايد بسرعة مذهلة لم يسبق لها مثيل من قبل في تاريخ الحضارة البشرية⁴¹.

الشكل 03 - أهم الدورات الكبرى وأسباب حدوثها



المصدر: CARLUER Frédéric, «Management et économie de savoir», Ellipses, Paris, 2009, p.71.

إن حدوث الطفرات التكنولوجية هو المتسبب الأكبر فيما يعرف بالدورات الاقتصادية الكبرى حيث تاريخيا وكما يظهر في الشكل 03، قد ثبت وجود ترابط كبير بين انتقال العملية الانتاجية من أسلوب إنتاج إلى آخر بسبب الاختراعات العلمية والتكنولوجية من جهة والتقلبات الاقتصادية الكبرى التي تصيب أغلب اقتصاديات دول العالم بنفس السمات توسعا وهبوطا. إن الدورات الاقتصادية الطويلة المدى تنطوي على مدتين أحدهما إيجابية تنسم بالنشاط والتجديد المكثف بسبب الاختراعات الجديدة مع توسع في السوق العالمية فيما الفترة الثانية فتكون سلبية بمعنى الكلمة حيث تنسم بالاضطرابات والثورات وكثرة الحروب⁴² التي يقرأها البعض بأنها تصدير للأزمات إلى الخارج (الحرب العالمية الأولى، الحرب العالمية الثانية، حرب أكتوبر، حرب العراق، حروب الربيع العربي...)?

استنتج * A. Schumpeter. لبعد دراسته لمختلف أنواع الدورات الاقتصادية، بأنها تتداخل فيما بينها متسببة في تذبذبات في مدى انتظامها، حيث خلال فترة الدورة الاقتصادية الطويلة، تحدث تذبذبات أخرى في النشاط الاقتصادي متزامنة هبوطا ونزولا منسجمة مع كل من الانقلابات السنوية والدورات المتوسطة المدى ومع الدورات الطويلة المدى حيث مراحلها تكون منتظمة بين هذه وتلك، مشيرا في الأخير إلى وجود تداخل في الدورات الاقتصادية بين كل من دورة Kondratieff ودورة Juglar ودورة Kitchin كما هو موضح في الشكل (04).
ما تم استنتاجه من هذه الدراسة هو أن الدورة الكبيرة تتكون من دورات وسطية وهذه الأخيرة تتشكل هي الأخرى من دورات أقل وهكذا، مستخلصا في النهاية أن الدورات الاقتصادية تتداخل فيما بينها وبالتالي تتعايش أنواع عديدة من الأزمان في آن واحد.

الشكل 04 - شكل بياني يوضح تداخل الدورات الاقتصادية واحتواء الكبرى منها للصغرى



Joseph Alois Schumpeter, Business cycles, 1939.
<http://dx.doi.org/doi:10.1522/030021081>

المصدر:

* Joseph Alois Schumpeter (1883-1950)، اقتصادي أمريكي من أصول تشيكية، كان متأثرا بأفكار كل من:

Karl Marx، Max Weber، Nikolai Kondratiev، اشتهر بنظرياته حول الدورات الاقتصادية، وفكرة «La destruction créatrice»، من أهم مؤلفاته Théorie de l'évolution économique سنة (1912) و Business Cycles سنة (1939).

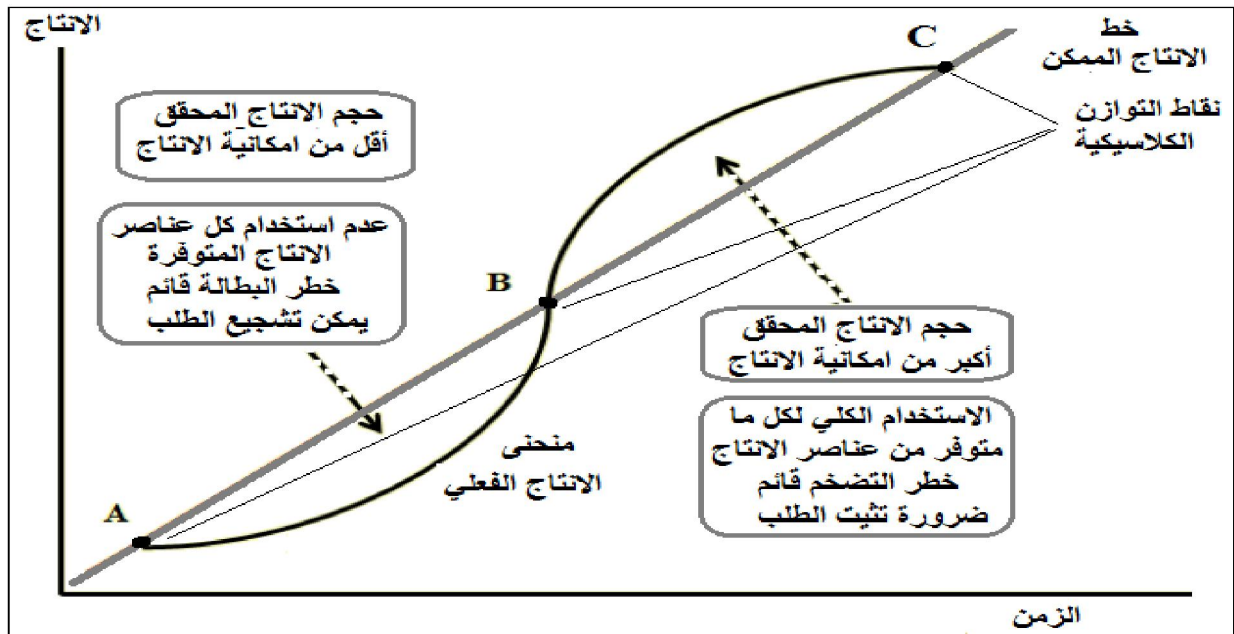
2-2) دورة النمو والأزمات الاقتصادية:

إن دراسة الوضعية الاقتصادية الحالية وربطها بمستويات النشاط الاقتصادي سواء السابقة منها أو اللاحقة هي أساس موضوع الدورات الاقتصادية إلا أن هذه الدراسة تكون ناقصة إذا لم تقارن بتلك المستويات التي يجب أن تكون وفقها الأمور سواء حاليا أو مستقبلا وهذا حتى تكون للدراسة معنى فيمكن تصحيح الأوضاع قبل تفاقمها لذا وجب ربط الدورة الاقتصادية بالنمو⁴³.

✚ التعريف بدورة النمو:

هذه الدورة هي نفسها دورة الاعمال بمراحلها ولكن بعد تهجينها بخط الاتجاه العام للنشاط الاقتصادي (الشكل 05) حيث ما يحدث من نمو وانكماش يكون له معنى أكثر إذا ما قورن بمستويات ما يمكن انتاجه حتى ينتقل التحليل إلى مقارنة النشاط الاقتصادي الفعلي بالإمكانات الحقيقية للنشاط الاقتصادي في حالة ما إذا استعملت كافة عناصر الانتاج المتوفرة والذي يعرف بالانتاج الممكن الذي يتم التعبير عنه بيانيا بخط الاتجاه العام لنمو الناتج الداخلي الخام.

الشكل 05 - دورة النمو الاقتصادي: مقارنة الانتاج الفعلي بإمكانيات الانتاج



المصدر: من إعداد الباحث تبعا لكتب في الاقتصاد الكلي.

عندها يلاحظ أن النشاط الاقتصادي الفعلي يتموج حول هذا الخط، تارة يكون تحت خط الاتجاه العام وهذا معناه أن النشاط الاقتصادي الفعلي أقل مما يمكن انتاجه بما متوفر من عناصر الانتاج مما قد يتسبب في ظهور خطر البطالة إن استمرت الأوضاع على ذلك، كما قد يوجد هذا النشاط فوق هذا الخط وهذا معناه أن ما متوفر من عناصر انتاج أصبح غير كافيا مما يؤدي إلى قصور في المعروض الحقيقي من السلع وبالتالي يصبح خطر ارتفاع الأسعار ومنه التضخم قائم وللتقليل من ذلك يجب تثبيت الاستهلاك وهذا ما يتوضح من الشكل 05 السابق.

✦ الآزمات والنظام الرأسمالي:

من خلال ما ذكر حول دورة النمو من جهة واستنتاج Schumpeter يمكن استخلاص بـ"أن الاقتصاد الرأسمالي يخضع لقانون التطور الدوري، حيث الدورة الاقتصادية ما تزال تعبر الشكل عن العادي لوجوده، فهو ينتقل من الانتعاش إلى الركود عبر أزمة ثم يعود وينهض من الركود إلى الانتعاش، وكثيرا ما يطرح السؤال: هل استطاعت الرأسمالية أن تسيطر على الدورة الاقتصادية بحيث تستبعد عنها الأزمة؟"⁴⁴

إن التدخل المتعدد للدولة في المجال الاقتصادي، يعد سببا رئيسيا في تباعد حالات الانهيار التي تصيب الإنتاج، كما سمح ذلك بتقليص عمر الآزمات بالحد من طول فترة انهيار الإنتاج، فهناك من العوامل ما يعمل على تخفيف حدة الأزمة وتقصير أمد الدورة⁴⁵. إلا أنه وبالرغم من هذا التدخل يبقى النظام الرأسمالي غير محصنا من الآزمات.

وبالرجوع إلى الشكل 05 والتمعن في منحنى مراحل الدورة وتقاطعه مع خط الإنتاج الممكن يستخلص مدى تكامل التحليل الاقتصادي بين مختلف المدارس الاقتصادية خاصة منها الثلاث مدارس الأساسية وهي:

- نقاط توازن المدرسة الكلاسيكية: التي ترى في التوازن الاقتصادي (النقاط A، B و C...) انه أساس التحليل الاقتصادي الذي سيتحقق وهذا لأخذها بالفترة الطويلة وبنقاط التوازن لوحدها وبالتالي سيكون تحليلهم ومنطقهم سليما؛
- منطقة خطر البطالة: وهي المنطقة التي عالجتها المدرسة الكينزية والتي تتمثل في المنطقة التي يكون فيها منحنى الإنتاج الفعلي أقل من خط الانتاج الممكن؛
- ومنطقة خطر التضخم: وهي المنطقة التي تشابه المنطقة التي أخذت بها المدرسة النقداوية حيث كل منطقاتها تكمن في التضخم إلا أن الخلاف يكمن في مستوى تواجدتها حيث المدرسة النقداوية ترى بأنها توجد في غالبيتها دون مستوى التشغيل.

وبالتالي، المستوى الذي يكون فيه النشاط الاقتصادي بالنسبة لخط الإنتاج الممكن، هو الذي يحدد نوع وحجم واتجاه السياسات الاقتصادية، فإن كان الظرف الاقتصادي الذي يمر به المجتمع في ذلك المستوى الذي يكون فيه خطر البطالة قائماً ستتخذ فيه قرارات اقتصادية مخالفة تماماً لما لو كان خطر التضخم قائماً كما أن حجم هذه السياسات تقل كلما اقترب الوضع من نقاط التوازن عندها يتم التخلي عن التدخل إلا في حدود السعي للمحافظة عليه. إن دراسة السياسات الاقتصادية وتدخل الدولة لا يمكن معالجته إلا من خلال عرض للحالات الثلاث السالفة الذكر من خلال سياسة اقتصادية لمحاربة وضعية خطر البطالة وهي في الغالب أدوات مالية من خلال تفعيل دور ميزانية الدولة، ثم سياسة نقدية لمحاربة خطر التضخم ودور البنك المركزي فيها أو سياسات تفعيل آليات الأسواق عندما تكون الأوضاع تقترب من نقاط التوازن.

(3) تبلور الفكر الاقتصادي في تبرير الدورات الاقتصادية:

إن الدراسات الاقتصادية للدورات الاقتصادية لم يكن بهدف التعريف بها فقط أو لتحديد مراحلها، وإنما كانت تهدف إلى البحث في جوانبها النظرية كمسبباتها ونتائجها وآثارها المستقبلية وهذا ما يستخلص من تساؤل Schumpeter وقت ما ذكر "هل استطاعت الرأسمالية أن تسيطر على الدورة الاقتصادية بحيث تستبعد عنها الأزمة".

(1-3) النظريات الاقتصادية المفسرة للدورات الاقتصادية:

حاول Schumpeter ومعه آخرون تفسير ظاهرة النمو والانكماش بالتركيز على العوامل الاقتصادية كالأسعار، الاستثمار، الادخار والاستهلاك، وهو ما قام به أغلب مفكري المدارس الاقتصادية من أجل الوصول إلى التفسيرات النظرية للتقلبات الاقتصادية الدورية⁴⁶. والتي كان لها دور كبير في تطور النظرية الاقتصادية الكلية وتطورها.

✦ نظرية الأسعار التنافسية:

هذه النظرية هي فكرة كلاسيكية في أساسها اعتمدها رواد مدرسة كمبريدج ومنهم A. Marshal فهم لا يؤمنون بوجود الاختلال وإن وجد فهو مؤقت⁴⁷. فالأسعار قد تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض، مما يدخل الأسواق في تذبذبات وهي حركة عادية وضرورية، تدخل في السياق الطبيعي الذي يسمح بتسوية الاختلالات في الأسعار والسماح لها بالاتجاه نحو وضعية التوازن. فما يحدث من أزمات هو بسبب تدخل الإنسان في المجرى الطبيعي للحركة الاقتصادية⁴⁸.

ما يحدث من تقلبات في الأسعار، سببه أن السعر التوازني لا يحدث في لحظة واحدة بل من خلال عدة تسويات هبوطا وارتفاعا إلى غاية توازنه واستقراره⁴⁹. وتتكرر العملية كل مرة تتغير فيها شروط الطلب أو العرض (فكرة التدخل) حيث سيدخل الاقتصاد مرحلة جديدة من التموجات السعرية إلى غاية توازنه واستقراره. فبالنسبة لمفكري هذا الطرح تعبر وضعية التوازن الوضعية العادية بينما الوضعيات الأخرى هي مراحل مؤقتة لا تلبث أن تترول آثارها.

✚ نظرية العوامل الداخلية والعوامل الخارجية لـ R-Frisch :

تناولت دراسة *Ragnar Frisch بالبحث عن دوافع وآليات انتشار الأزمات الدورية فصنفهما على أساس عوامل داخلية وأخرى خارجية. فاعتبر كلا من الدوافع والحوافز كأسباب خارجية، بينما آليات انتشار الأزمات فقد اعتبرها أسبابا داخلية قد تزيد أو تنخفض من عمق الدورة أو الأزمة الاقتصادية⁵⁰.

✚ أولا - الأسباب الداخلية للدورة ونظرية الإفراط في منح القروض:

العوامل الداخلية المتسببة في ترويج القروض وزيادة الطلب عليها تؤدي إلى تولد أزمة في الائتمان، حيث لوحظ قبل كل ركود اقتصادي، تزايد حجم الائتمان تزايداً متسارعاً، بسبب تزايد الطلب على الاعتمادات بشكل كبير لتمويل زيادة الاستهلاك والاستثمار. فتتوسع هذه الاعتمادات مع توسع التوقعات التضخمية، إلى أن تصل مرحلة يصبح فيه المعروض من النقد لا يتطابق مع الطلب عليه.

فيكون رد فعل السلطات النقدية هو محاولة تخفيض سيولة البنوك، وبالتالي يدخل الائتمان مرحلة التقييد بالتقنين فيزداد سعر الفائدة، فتتطرق مرحلة الانكماش الاقتصادي حيث يبدأ كل من قطاع الأعمال وقطاع الأفراد بتخفيض الانفاق الاستثماري والاستهلاكي، فينخفض نشاط قطاع الأعمال، فيقل الطلب على العمالة، ثم ينخفض المخزون الانتاج فتظهر حالة الركود. ومقولة R-Frisch في هذا الشأن هو "أن انخفاض فترة التسليف هو الأداة الفعالة داخليا لنشر الأزمة"⁵¹.

إن البحث عن الجهة المتسببة في حدوث الطفرة له أهمية بالغة في مراقبة الائتمان وتوجيهه وإلا قد تتخذ إجراءات قد تزيد من تعقد الأوضاع.

✚ ثانيا - الصدمات الخارجية ونظرية تراجع معدلات الأرباح:

ترى هذه النظرية بأن الاقتصاد الوطني قد يتعرض لصدمات نتيجة أحداث أو وقائع لم تتسبب فيها الظروف الاقتصادية، ولكن تؤثر في النشاط الاقتصادي كأن تؤدي إلى ارتفاع رقم أعمال المؤسسات أو إلى تراجع معدلات الأرباح. ومن هذه العوامل المتسببة في الصدمات الخارجية تقلبات أسعار النفط، الابتكارات الجديدة، اكتشاف ثروات باطنية جديدة، زيادة النفقات الحربية، الكوارث الطبيعية، الزيادة غير العادية في مردودية المحاصيل الزراعية أو انخفاضها... كما يضاف إلى ذلك تقليص النفقات العمومية.

إن أصحاب هذا الاتجاه يعتبرون تراجع الأرباح بسبب هذه الصدمات، هو السبب الرئيسي في حدوث الأزمات (أخذت الفترة 1945-1986) كما يعتبرون تراجع أو تزايد معدلات الأرباح

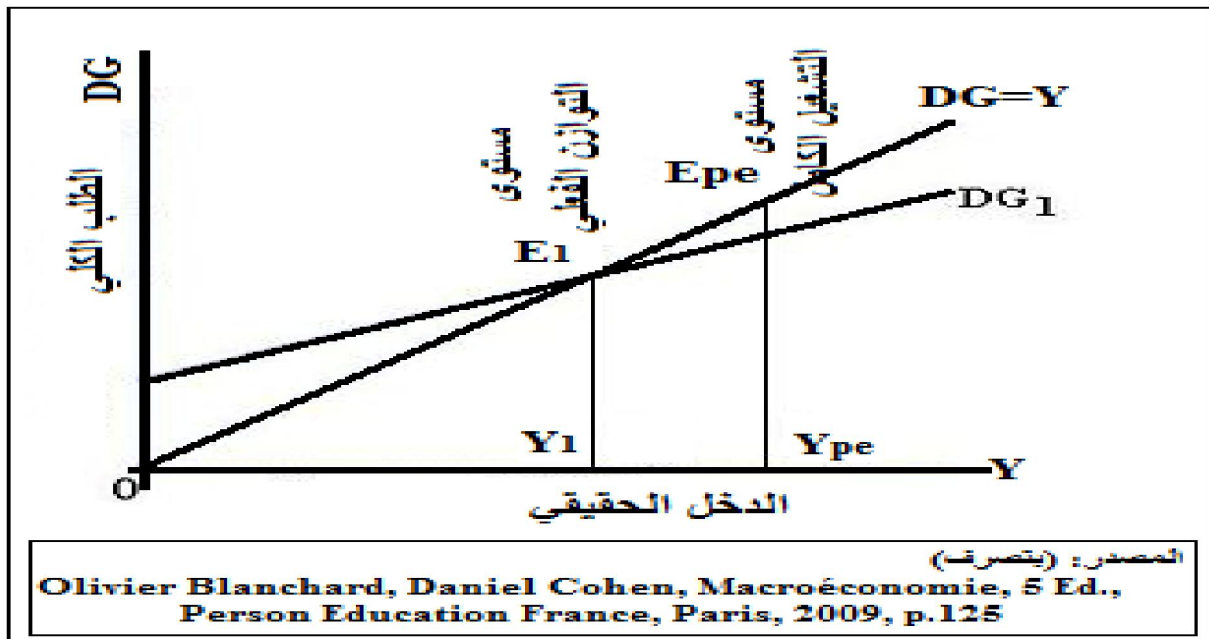
* Ragnar Anton Kittil Frisch (1895، 1973)، نرويجي الأصل، أحد أعمدة الاقتصاد القياسي ومؤسس جريدة Econometrica، الحائز على جائزة نوبل لسنة 1969.

من العوامل أساسية التي تدخل في تحديد فعالية النظام الإنتاجي والتي يصنفونها ضمن العوامل الداخلية بينما الصدمات الخارجية كارتفاع أسعار النفط هي مجرد شرارة لنشوب الأزمة. وهذا معناه أن الأزمات الاقتصادية تتسبب فيها عوامل خارجية لكن الأسباب الحقيقية تكمن في العوامل الداخلية المرتبطة بنمط الإنتاج الرأسمالي.⁵²

⊕ نظرية قصور الاستهلاك:

يرى الفكر الكينزي بأن سبب الأزمات الاقتصادية هو انعدام التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي الذي من شأنه أن يؤدي إلى الكساد الاقتصادي بسبب قصور الطلب الكلي عن العرض الكلي المعبر عنهما بالطلب الفعلي من جهة وإمكانية الإنتاج من جهة ثانية (الشكل 06):

الشكل 06 - رسم بياني يوضح مستوى التوازن الفعلي وعلاقته بمستوى التشغيل الكامل



المصدر: من إعداد الباحث تبعا لكتب في الاقتصاد الكلي.

لذا يلجأ هذا الاتجاه إلى التركيز على العوامل المؤثرة في الطلب الكلي الفعال وأسباب قصوره. حيث ارتفاع أسعار المواد الأولية من شأنه زيادة أسعار السلع المعروضة دون زيادة تذكر في جهة الطلب الأمر فتتوقع المؤسسات تصريف كميات ومنه ربح أقل فتنتقل مرحلة الركود الاقتصادي⁵³، وهناك الكثيرون من المفكرين الذين ربطوا بين تذبذب الاستهلاك وتذبذب

النشاط الاقتصادي أمثال Sismondi (1819 - 1840) Mill (1848) أن وضع هذه الأفكار في شكل نظرية متكاملة كان على يد John Maynard Keynes سنة 1936⁵⁴. الحل بالنسبة لهذا الاتجاه يكمن في تدخل الدولة لتنظيم الخطوط العريضة العامة للاقتصاد دون المساس بحرية النشاطات الاقتصادية المختلفة. ومن أجل ذلك يجب دراسة العلاقة بين الأجور والدخول الأخرى خاصة منها الأرباح، لأنه كما هو معلوم أن العمال الأجوراء يخصصون الجزء الأكبر من دخلهم للاستهلاك أكثر من غيرهم. فزيادة الرواج الاقتصادي قد ينظر إليه بنوع من التخوف لأنه قد يؤدي إلى اختلال في التناسب، في توزيع الدخل، بين الأجور والأرباح بين المنظمين، كما يؤدي إلى اختلال في الزيادات التي ستحدث في كل من الإنتاج والاستهلاك حيث زيادة حجم الإنتاج الناتج عن زيادة النشاط الاقتصادي سيكون بكميات أكبر من الزيادة التي ستحدث في الاستهلاك، وبالتالي يصبح الاستهلاك ونقصه (قصوره) هو المتسبب في حدوث هذه التذبذبات الاقتصادية. فالقوة الدافعة في الاقتصاد بالنسبة لهذا التيار تكمن في "زيادة الاستهلاك".

✦ نظرية الإفراط في الاستثمار:

يسمح انخفاض أسعار الفائدة، في انطلاق العديد من المشاريع الاستثمارية حيث تصبح أكثر ربحية مما يسمح للاقتصاد بتحقيق نمو اقتصادي. والعكس في حالة ارتفاع أسعار الفائدة بسبب التضخم أو الإفراط في الإقراض فإن تكلفة المشاريع ستزيد وبالتالي تقل المردودية مما يحتم على بعض المؤسسات التي لم تعد تحقق أرباحا بتوقيف مشاريعها الاستثمارية فيدخل الاقتصاد حالة من التقلص والانكماش تستمر الأوضاع إلى غاية انخفاض أسعار الفائدة من جديد فينطلق الاقتصاد في دورة جديدة. وأن سبب هذا الإفراط في تمويل الاستثمارات يعود بالدرجة الأولى لعاملين مهمين هما الابتكارات التكنولوجية واكتشاف الأسواق الجديدة⁵⁵.

✦ نظرية الابتكارات (الاختراعات):

لا يمر يوم إلا وهناك اختراع ما، إلا أن نقل هذه الابتكارات إلى الميدان الصناعي أو التجاري لا يتم تلقائيا حيث يتطلب توفير شروط معينة أهمها الظرف الاقتصادي حيث يجب أن يكون مواتيا. حينها تنتعش الاستثمارات وتصبح المؤسسات أكثر مردودية بسبب توظيف وسائل الإنتاج الجديدة، الأمر الذي يدفع فيما بعد المؤسسات التي لم تلحق بالركب على الإفلاس ومنه بداية مرحلة تقلص اقتصادي، بعدها يستمر الوضع كذلك إلى غاية مرحلة جديدة من الابتكارات⁵⁶.

✚ بعض النظريات الأخرى المفسرة للدورات الاقتصادية:

هناك نظريات أخرى كذلك، حاولت تفسير الدورات الاقتصادية من خلال الأزمات الاقتصادية وربطها بظواهر اقتصادية بذاتها كنظرية الادخار، ونظرية مضاعف الاستثمار أو نظرية المعجل⁵⁷، والبعض الآخر من النظريات إما ربطها بالعوامل النفسية ك John Stuart Mill الذي يرى بأنه بسببها قد يصاب جهاز الإنتاج بالاختلال فتخلق سلعا أكثر أو أقل مما يحتاجه السوق وهذا الطرح الأخير أخذ به كذلك⁵⁸ Alfred Marshall أو تعود الأزمات إلى مجرد سوء تقدير وهو ما يذهب إليه التيار النقداوي وفي مقدمتهم Milton Friedman حيث يرون بأن فسوء تقدير حجم وسائل الدفع المناسبة لحجم النشاط الاقتصادي الحقيقي من شأنه إحداث اختلالات تتسبب في أزمات نقدية سببها التضخم.

(2-3) الدورة الاقتصادية آلية طبيعية كامنة:

من خلال عرض مختلف النظريات التي حاولت تبرير دورية النشاط الاقتصادي يتضح بأن هناك نضج في تفسير هذه الظاهرة مما أثر إيجاباً في تطور الفكر الاقتصادي وتبلوره حيث انتقل من اعتبار الأزمة الاقتصادية مجرد حالة عرضية إلى حالة متكررة ثم إلى اعتبارها مجرد مرحلة من عدة مراحل يمر بهم النشاط الاقتصادي والذي تتداخل فيه عدة عوامل متسببة في عدة دورات متداخلة فيما بينها تجعل من النشاط الاقتصادي نشاطاً متذبذباً أصلاً.

✚ الدورات الاقتصادية سمة تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي:

تختلف نظرة المدارس للدورات الاقتصادية، فالمدرسة الماركسية مثلاً، ترى في الأزمات الاقتصادية ومنه في الدورات الاقتصادية بأنها إحدى مميزات النظام الرأسمالي المبني على حرية العرض والطلب بهدف زيادة الربح وزيادة تراكم رأس المال. وبالتالي هذا التيار الفكري، يعتقد بأنه لا يمكن القضاء على الأزمات إلا بالقضاء على النظام الرأسمالي نفسه.

إن هذا الطرح أخذت به تلك المدارس التي ترى بأن الأزمات الاقتصادية هي خاصية من خصائص النظام الرأسمالي وهذا اعتراف ضمني بوجودها وتردها. إلا أن البعض الآخر يذهب إلى اعتبارها مجرد بداية تكيف المجتمع وتحضير نشاطه الاقتصادي لمرحلة جديدة من مراحل تطوره⁵⁹ وبالتالي تكون الدورات الاقتصادية آلية طبيعية كامنة في النظام الاقتصادي تعمل في اتجاه تقدم المجتمع وتطوره.

✦ المميزات الحالية للدورات الاقتصادية:

- عند مقارنة الدورات الاقتصادية الأخيرة بما كان عليه الحال قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها، يمكن استخلاص الاختلافات التالية والتي في أغلبها تخص مرحلة الأزمة أكثر من غيرها حيث⁶⁰:
- أصبحت دورات أزماتها أقل حدة مقارنة مع ما كان يحدث من قبل حيث تقلص مدى انخفاض في معدلات الانتاج الصناعي في حدود تتراوح بين 8 و 15% في حين كان في أزمة 1929 بين 18 و 32%؛
 - أصبحت أزماتها أقل مدة حيث انخفضت فترة استمرار الركود والكساد وأصبحت في حدود 12-14 شهرا مقارنة بما كانت عليه خلال الازمة العالمية في الثلاثينات 37 شهرا؛
 - أصبحت أزمات أقل آنية، حيث أصبح ممكنا التوقع بحدوثها وهذا بسبب الاعتماد على بيانات احصائية أكثر دقة مع تطور تقنيات النمذجة والتطورات التي حدثت في التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال؛
 - أصبحت دورات تتجه أكثر نحو الركود بفعل عدم مقدرة النظام الاقتصادي على التكيف وهذا بفعل النمو المتسارع للقدرات الانتاجية الجديدة حيث أصبحت الأنظمة الاقتصادية المعاصرة تواجه تناقضا جديدا وهو انتشار واستمرار عدم التوازن الاقتصادي؛
 - وأصبحت أقل انتشارا: فلم تعد تقع الأزمات في آن واحد في جميع الدول كما كان عليه الحال خاصة مع أزمة 1971 التي تعتبر مثالا عن شمولية الأزمات وسرعة انتشارها وطول مدتها حيث ولدت أزمات ستمرت إلى ثمانينات القرن الماضي⁶¹.

خاتمة:

الهدف من التعرض للدورة الاقتصادية ولمختلف النظريات المفسرة لها، ليس فقط من أجل وصف الدورة مراحل الدورة الاقتصادية أو محاولة تقييم أو الحكم على هذه النظرية أو تلك، وإنما للوقوف على أهمية ومدى مساهمة الفكر المدرسي خاصة الكينزي والنقداوي منه، في تفسير الظاهرة. وفي هذا تحديث ضمني وتطوير في مفاهيم السياسات النقدية والمالية وكيفية استخدامها للتقليل من الآثار السلبية لهذه الدورات الاقتصادية والاستفادة في نفس الوقت من إيجابيات الدورات الاقتصادية واستغلال القوى الكامنة في الدورة للتقليل من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

كما يمكن استخلاص نتيجة أخرى وهي أن القوى المؤثرة في الدورة الاقتصادية هي جد متعددة ومتشعبة وبالتالي يمكن وبسهولة الوقوع في خطأ إذا ما اعتبرت بأن الأمور ستبقى كما هي عليه، أو كما تم توقعه، لفترة 60 سنة الماضية لخير دليل على ذلك حيث اعتقد الكثير من الاقتصاديين بأن عهد الدورات الاقتصادية قد انتهى أجلها وأن الأزمات قد ولت وأصبحت من الماضي خاصة مع ظهور الفكر الكينزي وأهمية دور الدولة في امتصاص الأزمات. وما زاد في الوقوع هذا الانخداع هو امتداد وطول فترة الرواج التي سبقت الأزمتين الأخيرتين حتى أنها سميت بسنوات les trente Glorieuses.

الهوامش والمراجع:

- 1 عادل عبد المهدي & آخرون، «الموسوعة الاقتصادية»، دار ابن خلدون للطباعة والنشر، بيروت، 1980، ص 220.
- 2 حسين عمر، «الموسوعة الاقتصادية»، دار الفكر العربي، القاهرة، 1992، ص 241.
- 3 بول سامويلسون & آخرون، «الاقتصاد»، ترجمة هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 585.
- 4 عدنان داود محمد العذاري & آخرون، «اكتشاف الدورات الأمريكية للمدة من 1955-2004 باستخدام نموذج كالدور»، دار جرير للنشر والتوزيع، الكوفة، 2010، ص ص 14-15.
- 5 عبد المومن محمد، «السياسة الاقتصادية بين أدوات السياسة المالية وأدوات السياسة النقدية»، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2016، ص 4.
- 6 محمد دويدار، «مبادئ الاقتصاد السياسي»، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 33.
- 7 سورة يوسف، السورة 12، الآيات 43، 44، 47 و 48 و 49.
- 8 محمد عبد المومن، مرجع سبق ذكره، ص 5
- 9 مصطفى رشدي شبيحة، «الاقتصاد النقدي والمصرفي-النظرية والسياسات النقدية-المؤسسات المصرفية-نظرية التمويل والائتمان-المؤسسات المالية المتخصصة والبنوك الإسلامية-نظرية الدخل القومي والنشاط النقدي»، الدار الجامعية (الطبعة الخامسة)، الإسكندرية، ص 62.
- 10 Jean MARCHA, et Autres, «LES FLUX MONÉTAIRES (Histoire des Théories Monétaires)», Cujas, Paris, 1967, pp. 332-333 .
- 11 محمد عبد المومن، مرجع سبق ذكره، ص 7
- 12 سيف سعيد السويدي، «مدخل لأسس الاقتصاد»، دار الكتب القطرية (الطبعة السادسة)، الدوحة، 2002، ص ص 179-180
- 13 عادل عبد المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 220
- 14 نفس المرجع، ص 175.
- 15 Arnaud DIEMER, «Croissance et cycle», document d'IUFM D'Auvergne, avril 2004, Auvergne, p. 16.
<http://www.oeconomia.net/private/cours/croissancecycle.pdf>
- 16 خالد واصف الوزني & آخرون، «مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق»، دار وائل للنشر، عمان، 2001، ص 218.
- 17 عدنان داود محمد العذاري، مرجع سبق ذكره، ص 27.
- 18 نفس المرجع السابق، ص ص 27-28.
- 19 محمد عبد المومن، مرجع سبق ذكره، ص 10.
- 20 عادل عبد المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

- 21 ارجع إلى:
- MANKIW Gregory N., «Macroéconomie», Traduit par El Naboulsi, De Boeck Université, Bruxelles, 2010, pp. 340-337;
- خالد واصف الوزني، مرجع سبق ذكره، ص 218.
- 22 المنجد في اللغة والأعلام، مرجع سبق ذكره، ص 698.
- 23 عادل عبد المهدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 79-80.
- 24 محمد بشير عليّة، «القاموس الاقتصادي»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985، ص. 71.
- 25 نفس المرجع، ص ص: 410-409.
- 26 المنجد في اللغة والإعلام، مرجع سبق ذكره، ص. 277.
- 27 ALLAIS Maurice, «La crise Mondiale d’Aujourd’hui pour de profondes réformes des institutions financières et monétaires», Clément Juglar, Paris, 1999, p. 40
- 28 عدنان داود محمد العذاري، مرجع سبق ذكره، ص. 30.
- 29 محمد طاقة، وآخرون، «المأزق الفكري للنظام الرأسمالي والأزمة الاقتصادية العالمية»، المؤتمر العلمي الثالث المشترك بين جامعة الإسراء الخاصة وكلية بغداد للعلوم الاقتصادية، من 28-29 أبريل 2009 [كتاب المؤتمر، ص 10].
- 30 عادل عبد المهدي، مرجع سبق ذكره، ص. 167.
- 31 عدنان داود محمد العذاري، مرجع سبق ذكره، ص. 29.
- 32 عدنان داود محمد العذاري، مرجع سبق ذكره، ص. 28.
- 33 عدنان داود محمد العذاري، مرجع سبق ذكره، ص. 29.
- 34 عبد الله الحرتسي حميد، «نحو نظرية اقتصادية حديثة للنمو في ظل أزمة الكساد الاقتصادي العالمي»، مجلة "اقتصاديات شمال إفريقيا"، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 08، 2005، ص ص 80-71.
- 35 عدنان داود محمد العذاري، مرجع سبق ذكره، ص. 28.
- 36 نفس المرجع السابق، ص 28.
- 37 CONUS Marie-France, «Le débat sur les cycles longs dans la Russie des années 20», In Revue d'Economie Politique, vol. 102, n° 6, Novembre-Décembre, Paris, 1992, pp. 892-913.
- 38 Ibid., p. 21.
- 39 TAPSCOTT Don & autres, «Comment l’intelligence collaborative bouleverse l’économie», Wikinomics, Paris, 2007, p.178.
- 40 والت ويتمان روستو، «العبر من هنا الى هناك: مستقبل أمريكا في الاقتصاد العالمي»، ترجمة احمد سعيد دويدار، مطابع الأهرام، القاهرة، 1978، ص 21.
- 41 TAPSCOTT Don & autres, op. cit. p. 178.

- 42 فؤاد مرسي، «الرأسمالية تجدد نفسها»، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1990، ص 457.
- 43 FAYOLLE Jacky, «Décrire le cycle économique», In Revue de l'OFCE, Vol. 45 (numéro spécial), juin 1993, Paris, pp. 163-197.
- 44 محمد طاقة، مرجع سبق ذكره، ص 7.
- 45 نفس المرجع.
- 46 محمد بشير عليّة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 30-32.
- 47 LECAILLON Jacques, «Cours de Microéconomie», Cujas, Paris, 1980, pp. 111-122.
- 48 محمد بشير عليّة، مرجع سبق ذكره ص 30.
- 49 نفس المرجع، ص ص: 30-31.
- 50 محمد طاقة، مرجع سبق ذكره، ص 10.
- 51 نفس المرجع، ص 11.
- 52 محمد طاقة، مرجع سبق ذكره، ص 11.
- 53 BLANCHARD Olivier & autres, «Macroéconomie», Pearson Education (5^e édition), Paris, 2009, p.125.
- 54 عدنان داود محمد العذاري، مرجع سبق ذكره، ص 43.
- 55 عدنان داود محمد العذاري، مرجع سبق ذكره، ص 36.
- 56 محمد طاقة، مرجع سبق ذكره، ص 9.
- 57 نفس المرجع.
- 58 عدنان داود محمد العذاري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 33، 34.
- 59 نفس المرجع، ص 31.
- 60 نفس المرجع، ص 8.
- 61 محمد طاقة، مرجع سبق ذكره، ص 8.